

Distr.: General
26 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة السادسة والأربعون
فيينا، ٨-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

أنشطة التنسيق

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	١-٤ أولاً - مقدّمة
٣	٥-٢٧ ثانياً - أنشطة التنسيق
٣	٥-١٠ ألف - المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص
٤	١١-٢٧ باء - منظمات أخرى



أولاً - مقدمة

- ١- طلبت الجمعية العامة، في القرار ١٤٢/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، من الأمين العام أن يقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) تقريراً عن الأنشطة القانونية للمنظمات الدولية في ميدان القانون التجاري الدولي، مصحوباً بتوصيات بشأن الخطوات التي يجب أن تتخذها اللجنة للوفاء بولايتها المتمثلة في تنسيق أنشطة المنظمات الأخرى في هذا الميدان.
- ٢- وفي القرار ٣٢/٣٦ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، أيدت الجمعية العامة مختلف الاقتراحات التي قدّمتها اللجنة لمواصلة تنفيذ دورها التنسيقي في ميدان القانون التجاري الدولي.^(١) وشملت تلك الاقتراحات، بالإضافة إلى رفع تقرير عام عن أنشطة المنظمات الدولية، تقديم تقارير عن مجالات معينة من النشاط تركّز على العمل الجاري فيها بالفعل وعلى المجالات التي لم يضطلع فيها بعمل توحيد، ولكن يبدو من المناسب الاضطلاع به.^(٢)
- ٣- ويتضمّن هذا التقرير، الذي أُعدّ استجابة للقرار ١٤٢/٣٤ وعملاً بولاية الأونسيترال،^(٣) معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الأخرى العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، التي شاركت فيها أمانة الأونسيترال، خصوصاً من خلال الأفرقة العاملة وأفرقة الخبراء والجلسات العامة. ويتمثل الغرض من تلك المشاركة في ضمان تنسيق الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها منظمات مختلفة وفي تبادل المعلومات والخبرات وتلافي ازدواجية العمل والنتائج الناشئة عنه.
- ٤- ولعلّ اللجنة تودّ أن تلاحظ تزايد مشاركة الأمانة في مبادرات منظمات أخرى. وهو نمط قد تكرر في السنوات الأخيرة، تماشياً مع ازدياد أنشطة الأمانة في تقديم المساعدة التقنية،^(٤) التي من المتوقع أن تتواصل وتتكاثر أيضاً في المستقبل.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/36/17)، الفقرات ٩٣-١٠١.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١)، الباب الثاني، الفقرة ٨.

(٤) انظر A/CN.9/775.

ثانياً - أنشطة التنسيق

ألف - المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)

٥ - شاركت الأمانة في الدورة الحادية والتسعين لمجلس إدارة اليونيدروا (روما، ٧-٩ أيار/مايو ٢٠١٢). وفي ذلك الاجتماع، أعرب مجلس الإدارة عن ارتياحه لإدراج طلب المعهد الداعي إلى إقرار مبادئ اليونيدروا لعام ٢٠١٠ رسمياً في إطار جدول أعمال الدورة الخامسة والأربعين للأونسيترال.

٦ - حضرت الأمانة الدورتين الأولى والثانية للجنة الخبراء الحكوميين المعنية بإمكانية إنفاذ أحكام المعايير الإقفالية (روما، ١-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و ٤-٩ آذار/مارس ٢٠١٣) بغية رصد التطورات الحاصلة ضماناً للاتساق مع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار والمعاملات المضمونة. وأتم مشروع النص في الدورة الثانية وسيحال إلى مجلس إدارة اليونيدروا لاعتماده في أيار/مايو ٢٠١٣. والنص النهائي متسقٌ إجمالاً مع نصوص الأونسيترال ذات الصلة.

٧ - وزودت الأمانة فريق اليونيدروا العامل المعني بإعداد الشروط النموذجية (روما، ١١-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣) بتعليقاتها على ورقة موقفية في مجال قانون العقود، عنوانها "الشروط النموذجية لاستخدام مبادئ اليونيدروا بشأن العقود التجارية الدولية في العقود عبر الوطنية وممارسات تسوية المنازعات".

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

٨ - حضرت الأمانة الاجتماع الذي عقدته اللجنة الخاصة لمؤتمر لاهاي بشأن اختيار القانون في العقود الدولية. وأسفر الاجتماع عن صك غير ملزم، وهو مشروع جملة من المبادئ أعدت لكي ينظر فيها المجلس المعني بالشؤون العامة والسياسات في نيسان/أبريل ٢٠١٣ قبل أن تواصل اللجنة الخاصة عملها في التعليق عليها (لاهاي، هولندا، ١٢-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

٩ - وشاركت الأمانة في اجتماع المجلس المعني بالشؤون العامة والسياسات التابع لمؤتمر لاهاي (لاهاي، هولندا، ٩-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣). وكان ذلك، ضمن أمور أخرى، فرصة سمحت للأمانة بأن تهنئ الأمين العام المنتهية ولايته، السيد هانس فان لون على نجاحه

في السنوات التي قضاها في المنصب والإعراب له عن الشكر لتعاون مؤتمر لاهاي مع الأونسيترال، والترحيب بخلفه، السيد كريستوف بيرناسكوي. وفي ذلك الاجتماع، أحيط المشاركون بالشؤون الجارية لمؤتمر لاهاي، بما في ذلك افتتاح مكتبه الإقليمي في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ونظروا في النص الذي أعده الفريق العامل المعني باختيار القانون في العقود الدولية (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وستستمر الأونسيترال في المشاركة كمراقب في ذلك الفريق العامل، الذي من المنتظر أن يقدم نصه النهائي مع التعليق إلى الاجتماع المقبل للمجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

الأنشطة المشتركة مع اليونيدروا ومؤتمر لاهاي

١٠ - استضاف اليونيدروا الاجتماع السنوي للتنسيق مع أمانة الأونسيترال الذي نوقشت فيه الأعمال الحالية للمنظمات الثلاث ومجالات التعاون المحتملة (روما، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢). وبهذه المناسبة، شكر أمين اليونيدروا وأمين مؤتمر لاهاي أمانة الأونسيترال على ما وفّرت من تنسيق ورعاية لإصدار المنشور المتعلق بأعمال المنظمات الثلاث في مجال قانون المعاملات المضمونة.^(٥)

باء - منظمات أخرى

١١ - اضطلعت الأمانة بأنشطة تنسيق أخرى مع منظمات دولية مختلفة. وشملت تلك الأنشطة تقديم تعليقات من الأمانة على الوثائق التي أعدتها تلك المنظمات، وكذلك المشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات لغرض تقديم إحاطات بشأن أعمال الأونسيترال أو لإبداء وجهة نظر الأونسيترال بشأن المسائل المطروحة.

١ - الأنشطة العامة

١٢ - تواصل الأمانة مشاركتها الفعّالة في أنشطة المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.^(٦) وفي هذا السياق، شاركت الأمانة في التفاوض على إطار

(٥) انظر نصوص الأونسيترال ومؤتمر لاهاي واليونيدروا المتعلقة بالمصالح الضمانية: مقارنة وتحليل السمات الرئيسية للصفوك الدولية المتعلقة بالمعاملات المضمونة على الموقع الشبكي

http://www.uncitral.org/uncitral/en/uncitral_texts/security/2011UNCITRAL_HCCH_Unidroit_texts.html

انظر أيضاً A/CN.9/720 و A/CN.9/749.

(٦) انظر A/CN.9/725.

عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لنيبال. ويوضّح إطار العمل هذا جوانب التجاوب الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة مع الأولويات الإنمائية الوطنية من خلال تنسيق المساهمة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة لتلبية احتياجات البلدان وأولوياتها.

١٣- وقدّمت الأمانة محاضرة حول موضوع الموازنة عالمياً وإقليمياً بين قوانين العقود في مؤتمر القانون الخاص الأوروبي بجامعة روما (روما، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢).

١٤- وحضرت الأمانة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون، حيث ألقى رئيس الأونسيترال بياناً رسمياً أمام الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني المشاركين فيه (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٣-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢). وقد سلّم الإعلان المعتمد في الاجتماع بأهمية وضع أطر قانونية عادلة مستقرة يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنصفة الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي وأشاد بأعمال الأونسيترال المبذولة في سبيل تحديث القانون التجاري الدولي وتنسيقه.

١٥- وفي السنة المنصرمة، حضرت الأمانة الاجتماع السنوي للمجلس الاستشاري لوزارة خارجية الولايات المتحدة المعني بالقانون الدولي الخاص (واشنطن العاصمة، ١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

١٦- وشاركت الأمانة في الأسبوع الأوروبي للتمويل البالغ الصغر لعام ٢٠١٢، الذي نظّمته المنصة الأوروبية للتمويل البالغ الصغر وحضره ممثلون من جميع أرجاء العالم ينتمون إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية والدوائر الأكاديمية وأوساط القطاع الخاص الفاعلة في ميدان التمويل البالغ الصغر (لكسمبرغ، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

١٧- وحضرت الأمانة أسبوع القانون والعدالة والتنمية لعام ٢٠١٢، وهو تظاهرة سنوية تنظم لبحث كيفية إسهام القانون والعدالة في تحسين ثمار التنمية بإتاحة الفرصة والإدماج والإنصاف. وقد جمعت هذه التظاهرة بين موظفين من مجموعة البنك الدولي ومسؤولين كبار من سائر المؤسسات المالية الدولية وممارسين في مجال التنمية الدولية ومسؤولين حكوميين ومحامين وقضاة وعلماء وممثلين للمجتمع المدني وشاركت في تنظيمها نيابة الرئاسة للشؤون القانونية التابعة للبنك الدولي وإدارتا الشؤون القانونية بمؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف، والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية. وجرى أيضاً، أثناء ذلك الأسبوع، الافتتاح الرسمي "للمنتدى العالمي المعني بالقانون والعدالة والتنمية"، والذي وُصف بأنه "منتدى دائم ... لتبادل المعارف يربط البلدان النامية والجامع الفكرية والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات وأجهزة القضاء والقطاع الخاص

ومنظمات المجتمع المدني بما يناسبها من بحوث وممارسات^(٧) (واشنطن العاصمة، ١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

٢ - الاشتراء

١٨ - أقامت الأمانة، وفقاً لطلبات اللجنة والفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء)، جسور صلة بسائر المنظمات الدولية الناشطة في مجال إصلاح نظم الاشتراء لتعزيز التعاون فيما يتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي لعام ٢٠١١ (القانون النموذجي) ودليل اشتراعه المصاحب له (٢٠١٢). والهدف من ذلك التعاون ضمان إطلاع الحكومات والمنظمات المصلحة على الاعتبارات السياسية التي تستند إليها تلك النصوص، قصد تعزيز الفهم الشامل والاستخدام المناسب للقانون النموذجي على الصعيدين الإقليمي والوطني معاً. وتأخذ الأمانة بنهج إقليمي حيال هذا التعاون، ومن المتوخى تنفيذ أنشطة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عدّة مناطق، تركّز على الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. يؤدي إصلاح نظم الاشتراء دوراً محورياً فيها).

١٩ - وسعيًا لتحقيق هذه الغاية، شاركت الأمانة في أعمال منها الأنشطة التالية:

(أ) الفريق الاستشاري الدولي المعني بالاشتراء التابع للبنك الدولي، الذي يسدي المشورة للبنك الدولي بشأن الاستعراض الشامل لسياسات الاشتراء، وأداة البنك الجديدة لتمويل البرامج من أجل تحقيق النتائج، ووظيفة البنك الاشتراكية في مضمار المساءلة المالية العمومية، وضرورة تعزيز إدارة العقود (واشنطن العاصمة، ٤-٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ و ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛

(ب) المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد الأوروبي المعني بإصلاح الاشتراء العمومي، الذي نظّمه قسم المؤتمرات القانونية بمؤسسة الآي بي سي، والذي عالج موضوع إصلاحات الأونسيترال في مجال الاشتراء ومجالات الاتفاق والاختلاف بينها وبين مقترحات الاتحاد الأوروبي. وقدمت الأمانة عرضاً إيضاحياً فيه (بروكسل، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)؛

(ج) الحلقة الدراسية حول الاشتراء والتجارة، التي نظمتها غرفة التجارة الدولية، والتي تناولت مقترحات الاتحاد الأوروبي الداعية إلى وضع لائحة لتنظيم وصول الموردين

(7) أسبوع القانون والعدالة والتنمية ٢٠١٢، مذكرة مفاهيمية، متاحة على الموقع الشبكي:

http://siteresources.worldbank.org/INTLAWJUSTICE/214576-1340728175970/23321647/LJDWEEK_2012_Concept_Note.docx

والمقاولين من الغير إلى سوق المشتريات العمومية في الاتحاد الأوروبي، التي تخص مبادئ المشاركة الدولية في الاشتراء العمومي. بموجب قانون الأونسيترال النموذجي بشأن ذلك الموضوع (باريس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢). وقُدِّمت الأمانة عرضاً إيضاحياً في تلك التظاهرة؛

(د) الدورة الخامسة لفرقة أخصائيي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، التي عرضت فيها الأمانة الأعمال المقبلة الممكنة للأونسيترال في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية ضمان التنسيق الملائم فيما بين دوائر المانحين في هذا الصدد (جنيف، سويسرا، ٦-٥ شباط/فبراير ٢٠١٣)؛

(هـ) اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للممارسين الرواد المعني بالاشتراء العمومي والعمل الجاري بشأن معالجة المسائل الرئيسية في تحديث توصية المنظمة المذكورة بشأن تعزيز النزاهة في الاشتراء العمومي، وكان الهدف منه إرشاد صانعي القرار إلى كيفية استخدام الاشتراء كوظيفة إستراتيجية للحكومات (باريس، ١١-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣). وقُدِّمت الأمانة عرضاً إيضاحياً فيه؛

(و) اجتماع رؤساء أقسام المشتريات في مصارف التنمية المتعددة الأطراف،^(٨) حيث عرضت الأمانة الأعمال المقبلة الممكنة للأونسيترال في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية ضمان التنسيق الملائم فيما بين دوائر المانحين في هذا الصدد (باريس، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣).

٣- تسوية المنازعات

٢٠- شاركت الأمانة في الأنشطة التالية:

(أ) أعمال استشارية فيما يتعلق بنشر السلسلة الوردية التي يصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن الشفافية في اتفاقات الاستثمار الدولية، المسماة "الشفافية عام ٢٠١٢"، لضمان أن يروج كل من الأونكتاد والأونسيترال لاتباع نهج متسق في مجال الشفافية في عمليات التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول؛

(ب) العمل الاستشاري والتنسيقي مع فريق اليونيدروا العامل المعني باستخدام مبادئ اليونيدروا في شروط الحكيم.

(٨) مُثِّلَتِ المصارف التالية: البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمصرف الأوروبي للاستثمار ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الإسلامي للتنمية.

٢١- ونظمت الأمانة أيضاً اجتماعاً مع ممثلي المؤسسات التحكيمية فيما يتعلق بإنشاء سجل للشفافية في إطار مشروع قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (فيينا، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).^(٩)

٤- التجارة الإلكترونية

٢٢- نشطت الأمانة بصورة خاصة في التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل على صياغة معايير قانونية في ميدان التجارة الإلكترونية لضمان توافقها مع نصوص ومبادئ الأونسيترال.

٢٣- وشملت الأنشطة ما يلي:^(١٠)

(أ) التنسيق مع المفوضية الأوروبية بشأن مشروع لائحته التنظيمية للخدمات الإلكترونية الخاصة بتحديد الهوية وتوفير الثقة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية (بروكسل، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)؛

(ب) التنسيق مع مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية بشأن تنقيح التوصية ١٤ المتصلة بتوثيق المسندات التجارية وإعداد التوصية ٣٦ بشأن قابلية التشغيل البيئي لمرافق النافذة الوحيدة (فيينا، ١٧-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)؛

(ج) المشاركة في الاجتماع العام الثالث عشر لمجلس آسيا والمحيط الهادئ لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (طهران، ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛

(د) المشاركة في الاجتماع الذي نظّمته فرقة العمل القانونية المعنية بإدارة الهوية التابعة لرابطة المحامين الأمريكية (لندن، ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

(هـ) المشاركة في المجموعة الأساسية خبراء الجرائم المتصلة بالهوية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا، ١٦-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

٥- المصالح الضمانية

٢٤- استمر التنسيق مع المنظمات ذات الصلة لضمان تزويد الدول بإرشادات شاملة ومتسقة في مجال قانون المعاملات المضمونة.

(٩) انظر الوثيقة A/CN.9/WG.II/WP.177.

(١٠) ترد في الوثيقة A/CN.9/775 أنشطة التنسيق في ميدان التجارة الإلكترونية التي اضطلع بها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٥- وشملت الأنشطة المحددة التي اضطلعت بها الأمانة ما يلي:

- (أ) التنسيق مع اليونيدروا لضمان ألا يتداخل أو يتعارض النص الذي يعدّه اليونيدروا بشأن المعاوضة مع نصوص المصالح الضمانية التي تعدّها الأونسيترال (انظر أيضاً الفقرة ٦ أعلاه)؛
- (ب) التنسيق مع المفوضية الأوروبية لضمان اتباع نهج منسق فيما يخص القانون المنطبق على آثار إحالة المستحقات على الغير؛
- (ج) التنسيق مع البنك الدولي لإعداد المبادئ المشتركة بين الأونسيترال والبنك الدولي بشأن المعاملات المضمونة.

٦- الإعسار

٢٦- شاركت الأمانة في الدورة الثالثة للفريق العامل التابع للبنك الدولي المعني بمعالجة إعسار الأشخاص الطبيعيين (واشنطن العاصمة، ١٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢). وقد أنشئ الفريق العامل تحت رعاية فرقة عمل البنك الدولي المعنية بقانون الإعسار لتحديد السياسات والمبادئ العامة التي تقوم عليها مختلف النظم القانونية التي طُورت لإدارة مخاطر إعسار المستهلك وتفاقم مديونية الأفراد في العصر الحديث إدارة فعّالة وإعداد تقرير يقدم إرشادات بشأن خصائص النظم الفعّالة لمعالجة إعسار الأشخاص الطبيعيين والفرص المتاحة لاستحداث نظام من هذا القبيل والتحديات التي تعترضه. وأتمّ التقرير واعتمد في تلك الدورة.

٧- الاحتيال التجاري

٢٧- تلبيةً لطلب اللجنة (A/63/17، الفقرة ٣٤٧ و A/64/17، الفقرة ٣٥٤) بخصوص الأعمال المتعلقة بالاحتيال التجاري، ظلت الأمانة تشارك في أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الجرائم الاقتصادية وجرائم الاحتيال المتصلة بالهوية. وشاركت الأمانة، بوجه خاص، في المجموعة الأساسية لخبراء الجرائم المتصلة بالهوية التابعة للمكتب، التي شكّلت لكي يجتمع فيها بانتظام ممثلون عن الحكومات وكيانات القطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية والدوائر الأكاديمية لتجميع الخبرة ووضع استراتيجيات وتيسير إجراء المزيد من البحوث والاتفاق على إجراءات عملية لمكافحة الجرائم المتصلة بالهوية. وعُقد آخر اجتماع للمجموعة الأساسية للخبراء، وهو سادس اجتماع من هذا القبيل، في فيينا من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر أيضاً الفقرة الفرعية ٢٣ (هـ) أعلاه)